خصوصية نظام شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار قانون منظمة التجارة العالمية

د . أحمد صالح على
استاذ محاضر / أ/ جامعة الجزائر 01.
بن يوسف بن خدة . كلية الحقوق.

مقدمـــة

يعد شرط الدولة الأولى بالرعايةla clause de la nation la plus favorisée واحدا من أكثر الموضوعات أهمية في إطار القانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي الاقتصادي وهو شرط تعارفت الدول منذ عهد بعيد على إدراجه في معظم المعاهدات التجارية وقد كان له دور مهم منذ ظهوره على صعيد العلاقات الدولية وخاصة الاتفاقيات التجارية بغية تيسير سبل التجارة بين الشعوب والدول المختلفة، وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية بتخفيض القيود المفروضة عليها على اعتبار أن هذا الشرط أداة لتحقيق المساواة في المعاملة بين الدول ولمنع أي تمييز ضد الدولة المستفيدة منه لأن هذه الأخيرة ستحصل على مزايا مماثلة لتلك التي تحظى بها الدول الغير ، بشكل تلقائي دون الحاجة إلى إبرام اتفاقية جديدة.

وبهذه الطريقة يحقق الشرط أثره الرئيس في توحيد المضمون المادي للقواعد القانونية السارية في علاقات الدول التي يربط الشرط فيما بينها بتمديد النظام القانوني القائم بين الدولة المانحة للشرط ودولة الغير الأكثر رعاية ليسري على جميع الدول المستفيدة وبالتالي يعمل على إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة.

ونظرا للدور الهام الذي يلعبه شرط الدولة الأولي بالرعاية في تكثيف العلاقات الاقتصادية، عمدت الدول إلى إدراجه في مختلف الاتفاقيات الدولية سواء الثنائية

أو المتعددة الأطراف، لاسيما الاتفاقيات التي تنظم التجارة الدولية بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات1947 GATT وانتهاءا باتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية لعام 1994 وملاحقها المختلفة في إطار ما يعرف بقانون منظمة التجارة العالمية، حيث يعد مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية أحد المبادئ الرئيسية والقاعدة الارتكازية التي تحكم نشاط المنظمة في إطار سعيها نحو تحقيق أهدافها المتمثلة في تحرير التجارة العالمية و إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة للدولية، ولاشك أن اشتمال هذه الاتفاقية لشرط الدولة الأولى بالرعاية من شأنه أن يضمن له تطبيقا عالميا، ويؤكد دوره كأحد المبادئ التي تتأسس عليه المبادلات التجارية في تحقيق المساواة وإلغاء التمييز فيما بين الدول.

إنه ، وبفضل هذه الميزة استطاع «مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية « أن يحتل مكانة بارزة في إطار قانون منظمة التجارة العالمية، فبعد ما كان تطبيقه محدود يقتصر على الاتفاقيات الثنائية في شكله المشروط ويمنح من جانب واحد فقط ويحكم مجالات محددة، أصبح في إطار منظمة التجارة العالمية يطبق بشكل متعدد الأطراف وبصفة تلقائية على سائر الدول الأعضاء في المنظمة، بالإضافة إلى توسيع مجالات تطبيقه ليشمل مجالات جديدة لم تكن داخلة في نطاقه من قبل، وهذا ما جعل هذا المبدأ يتميز بخصوصية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عن الاتفاقيات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى خصوصية الاستثناءات الواردة عليه.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية وخصوصية مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية باعتباره مبدأ يقوم على تحقيق المساواة في المعاملة بين الدول ومنع ممارسة أي شكل من أشكال التمييز فيما بينها، وهذا من خلال دراسة النظام القانوني لشرط الدولة الدولي بالرعاية في إطار قانون منظمة التجارة العالمية بالمقارنة مع أحكام القانون الدولي.

إشكالية الموضوع : في إطار المعطيات السابقة، وفي سياق البحث ودراسة هذا الموضوع، فإن إشكالية الموضوع تتمحور حول تساؤل رئيسي: ماهي طبيعة الاختلاف

بين النظام القانوني لشرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية عنه في إطار القانون الدولي ؟.

لهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة ، تبيان خصوصية نظام شرط الدولة الأولى بالرعاية في أطار قانون منظمة التجارة العالمية من حيث التعريف به ومجالات تطبيقه والاستثناءات الواردة عليه .

المبحث الأول

الانتقال من الثنائية إلى التعددية في تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية

يعد مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية العمود الفقري والأساسي لمنظمة التجارة العالمية، ويقصد به عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث تتساوى كل الدول في ظروف المنافسة الدولية بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها باقي الدول الأعضاء بصفة تلقائية، وبالتالي توسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية بين كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني الانتقال من الثنائية إلى التعددية في تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية.

فقد ظهر الشكل المتعدد الأطراف لشرط الدولة الأولى بالرعاية لأول مرة مع إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجاتGATT في 30 أكتوبر 1947، ثم طبق بعدها في معظم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجريت إلى غاية جولة الأوروجواي 1994، ثم تضمنته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهو ماسيتم توضيحه من خلال دراسة هذه المطالب .

المطلب الأول

تعريف شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار قانون منظمة التجارة العالمية

يعد مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية من أهم المبادئ الواردة في قواعد القانون

الدولي الذي يسعى إلى تحقيق المساواة في المعاملة بين الدول، وقد وردت العديد من التعاريف بخصوص موضوع شرط الدولة الأولى بالرعاية سواء بالنسبة للفقه أو القضاء الدولي[1]، خاصة ضمن بحثه في موضوع علاقة هذا الشرط بمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات الدولية، فقد عرفه Flory بالقول: «شرط الدولة الأولى بالرعاية، يشير في معناه العام، إلى حكم اتفاقي يتفق بموجبه طرفان متعاقدان (أ و ب) على أن إذا ما عقد أحدهما فيما بعد مع دولة ثالثة (ج) مزايا تجارية خاصة، فهذه المزايا ستمنح بحكم الواقع للطرف المتعاقد السابق».

كما عرفه الدكتور هادي نعيم المالكي بأنه « أنه شرط تلتزم بموجبه الدولة المتعاقدة بأن تمد للمستفيد منه ، في المجال المتفق عليه، مزايا مماثلة لتلك التي تمنحها للأكثر رعاية من بين الدول الغير، وهو شرط ذو طبيعة احتمالية ويمثل إحالة إلى معاهدة أخرى، ويكمن أساسه في الاشتراطات التعاهدية، فما من دليل على أن هذا الشرط تطور ليصبح قاعدة عرفية». [2]

كما عرفه البعض على « أنه شرط اتفاقي بمقتضاه تتفق دولتان أو أكثر في معاهدة على أن تكفل كل منها للدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة المزايا التي قد تمنحها لدولة أخرى مستقبلا في معاهدة أخرى تعالج أو تنظم موضوع المعاهدة الأولى نفسه وتحتوي على شروط أفضل ومزايا أكثر من تلك الواردة في المعاهدة الأولى». [3]

وعرفه الدكتور محمد صافي يوسف بأنه «نص اتفاقي بمقتضاه تتعهد دولة في مواجهة دولة أخرى، بأن تمنحها المعاملة الأكثر رعاية وفي مجال ما من مجالات العلاقات الدولية». [4]

ويتضح من خلال هذا التعريف أن النظام القانوني لمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية يتطلب وجود ثلاثة أطراف رئيسية وهم : «المانح»، وهو الذي يتعهد قبل دولة ما بأن يضمن لها معاملة الدولة الأكثر رعاية، و «المستفيد»، وهو المتعهد له بتلقي هذه المعاملة، والغير «المفضل»، وهو الذي يتلقى المزايا التفضيلية من المانح[5]. و الملاحظ

أيضا أن شرط الدولة الأولى بالرعاية يقوم على تكريس المعاملة بالمثل بين أطرافه الذي يظهر من خلال منح الدولة المستفيدة حق التمتع بكافة المزايا والحقوق التي تحررها الدولة المانحة للدولة الغير مجانا.[6]

أما في إطار منظمة التجارة العالمية فيتمثل شرط الدولة الأولى بالرعاية في تعميم المعاملة الأكثر رعاية التي يمنحها أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى منتجات منشأة في أية دولة على منتجات المشابهة المنشأة في أقاليم الأعضاء الآخرين، وذلك وفق شرطين أساسين يجب أن يتوافر في المنتجات المستفيدة من الشرط، ألا وهي يجب أن تكون المنتجات المستفيدة من الشرط مشابهة للمنتجات التي تلقت المعاملة الأكثر رعاية من جهة ومنشأة على إقليم أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى.

والملاحظ أيضا في إطار منظمة التجارة العالمية أن شرط الدولة الأولى بالرعاية لم يعد يقتصر فقط على المساواة في الضرائب الجمركية ، بحيث تطبق الضريبة نفسها على السلعة أيا كان مصدرها ، بل ينطبق كذلك على الأعباء المفروضة على الاستيراد والتصدير مهما كان نوعها، وكذا القواعد والإجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير والضرائب والأعباء المحلية المفروضة على السلع المستوردة والقوانين والأنظمة والتعليمات التي تؤثر في مبيعاتها.[7]

المطلب الثاني

توسيع مجالات تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعايـة في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

عرف مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية تطورات مختلفة عبر الممارسات الدولية وصار يغطي كل مجالات الحياة الدولية المعاصرة، ومن المجالات الرئيسية لتطبيق هذا الشرط مجالات التجارة الدولية والملاحة والتي تشمل المسائل المتعلقة بالتجارة والأنظمة والإجراءات الشكلية والقواعد المتعلقة بالاستيراد والتصدير و الضرائب والقواعد الخاصة بالترانسيت والنقل للسلع المصدرة أو المستوردة، فيضمن الشرط

للدولة المستفيدة أن تعامل سلعها ومنتجاتها معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة الممنوحة لسلع ومنتجات أية دولة أخرى.

بالإضافة إلى تطبيق هذا الشرط في مجال العلاقات الدبلوماسية والقنصلية التي تمنح القناصل سلطات وامتيازات وحصانات زيادة عن تلك الممنوحة بموجب القانون الدولي العرفي، وكذا المعاهدات الخاصة بمركز الأجانب ومجال النقل الدولي والقروض الدولية.[8]

ولكن الملاحظ ، في إطار منظمة التجارة العالمية أن شرط الدولة الأولى بالرعاية تم مد تطبيقه ليغطي مجالات جديدة لم تكن داخلة في نطاقه من قبل حتى في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1947 التي كانت تقتصر على التجارة في السلع فقط، حيث امتد تطبيق هذا الشرط في إلى مجال الاستثماروالتجارة في الخدمات ومجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة و مجال حل النزعات الدولية المتعلقة بالتجارة.

فقد نصت عليه الفقرة 1 من المادة 1 من الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع عام 1994 والتي نصت على أن « أي ميزة أو تفضيل أو امتياز أو إعفاء يمنح من قبل دولة عضو لأي منتج منشأ أو متجه إلى بلد آخر، يجب أن يمنح مباشرة ودون أي شرط لكل منتج مشابه منشأ أو متجه إلى أقاليم جميع الدول الأعضاء».[9]

وورد أيضا ، شرط الدولة الأولى بالرعاية في الفقرة (1) من المادة (2) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي نصت على أنه « فيما يتعلق بالإجراءات التي تشملها هذه الاتفاقية، يجب على كل عضو أن يمنح للخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر، فورا ودون شرط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي دولة أخرى»، ويعد اتفاق الجاتس[10] GATS أول اتفاق دولي يطبق شرط الدولة الأولى بالرعاية على تجارة الخدمات، وجعل احترامه التزاما عاما يقع على عاتق جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، ويطبق الشرط على جل الإجراءات المتعلقة بتجارة الخدمات في جميع القطاعات.[11]

وكذلك ورد شرط الدولة الأولى بالرعاية في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والمعروفة اختصارا باللغة الانجليزية باسم تريبس TRIPS، حيث يعد أول اتفاق دولي سعى إلى دمج جميع حقوق الملكية الفكرية في اتفاق واحد ، وفي هذا الإطار أكدت المادة 4 من الاتفاقية أنه «فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية ، إن أي ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة تمنحها دولة عضو لمواطني أي دولة أخرى، يجب أن تمنح على الفور ودون أية شروط لمواطني جميع الدول الأعضاء الآخرين».

وبناءا على نفس المادة ، يشمل تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على كل ما يتعلق «بحماية الملكية الفكرية»، وبالرجوع إلى المادة الأولى من اتفاقية تريبس، فإن مصطلح الملكية الفكرية يفيد جميع جوانب الملكية الفكرية المنظمة في الجزء الثاني من الاتفاق، من القسم الأول إلى القسم الرابع، وهي حقوق المؤلف و الحقوق الملحقة بها، العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية، التصميمات الصناعية، براءات الاختراع، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة وحماية المعلومات السرية.[12]

المبحث الثاني

خصوصية الاستثناءات الواردة على شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية

على الرغم من اتساع مجال تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عددا من الاستثناءات لهذا الشرط، وتنقسم هذه الاستثناءات إلى استثناءات عامة و استثناءات خاصة.

المطلب الأول

الاستثناءات العامة الواردة على شرط الدولة الأولى بالرعاية

تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، استثناءات عامة أي أنها لا تتعلق بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية فقط وتتمثل هذه الاستثناءات في استثناءات النظام العام الصحة العامة والآداب العامة ، وهذا ما سنتناوله في الفروع التالية .

الفـرع الأول

استثناءات النظام العام الصحة العامة والآداب العامة

تسمح عدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بمخالفة بند عدم التمييز إذا كان ذلك ضروريا لحماية النظام العام والصحة والآداب العامة، وهذا النوع من الاستثناءات العامة نصت عليه المادة 20 من اتفاقية الجات 1947GATT de وهي نفسها في جات 1994 التي جاء فيها ما يلي : «لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع أي طرف متعاقد من اتخاذ أو تشديد الإجراءات التالي ذكرها بشرط مراعاة الحاجة إلى عدم تطبيق تلك الإجراءات بطريقة قد تتضمن وسيلة للتمييز التعسفي أو الغير العادل للدول التي لها نفس الظروف أو القيود المستترة على التجارة الدولية».

أولا. الإجراءات الضرورية لحماية الآداب العامة .

ثانيا. الإجراءات الضرورية لحماية صحة حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

ثالثا. الإجراءات المتعلقة باستيراد أو تصدير الذهب أو الفضة .

رابعا. الإجراءات الضرورية لضمان احترام القوانين واللوائح التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بما في ذلك المتعلقة بمكافحة التهريب الجمركي وبمكافحة الاحتكارات التي تعمل في ظل الفقرة (4) من المادة (2) والمادة (17)، وكذلك حماية حق الاختراع و العلامات التجارية وحق النسخ، وأيضا لمنع التلاعب.

خامسا. الإجراءات المتعلقة بمنتجات عمال السجون.

سادسا. الإجراءات المفرطة لحماية التراث الوطني من الأشياء ذات القيمة الفنية أو التاريخية أو الحفريات.

سابعا. الإجراءات المتعلقة بالاحتفاظ بالموارد الطبيعية القابلة للنفاذ إذا اتخذت مثل هذه الإجراءات بطريقة فعالة بالاشتراك مع القيود على الإنتاج المحلي أو الاستهلاك...» [13]

كما أن هذا النوع من الاستثناءات العامة موجود في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS التي تضمنت بند مخالفة ، يتعلق بحماية الآداب العامة والمحافظة على النظام العام وهو ما نصت عليه المادة 14 « **مع مراعاة اشتراط عدم تطبيق الإجراءات بطريقة تجعل منها وسيلة للتمييز التعسفي وغير المبرر بين البلدان التي تسود فيها ظروف مشابهة أو قيدا مقنعا على التجارة في الخدمات، ليس في هذا الاتفاق ما يمكن تفسيره على أن يمنع أي عضو من اعتماد أو تطبيق إجراءات:**

أ - ضرورية لحماية الآداب العامة والحفاظ على النظام العام،

ب - ضرورية لحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية...».[14]

والملاحظ أن هذان النصان يمنحان السلطة التقديرية للدولة في تقدير حالة المساس بالنظام العام، وبالتالي استبعاد تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية بغية الحفاظ على النظام العام والآداب العامة والصحة العامة.

الفـرع الثاني : استثناءات الأمن الوطني

وجاء النص على الاستثناءات الأمنية في المادة 21 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة 1994، حيث نصت على أن « **لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره بأنه :**

أولا. يتطلب من أي طرف متعاقد أن يقدم معلومات يعتبر إفشاؤها ضد المصالح الأساسية لهذا الطرف أو

ثانيا. يمنع أي طرف متعاقد من اتخاذ أي إجراء يراه ضروريا لحماية مصالحه الأساسية الخاصة بالأمن:

1 - مما يتعلق بالمواد القابلة الانشطار أو المواد المشتقة منها.

2 - مما يتعلق بحركة نقل الأسلحة و الذخائر وأدوات الحرب، وكذلك بالنسبة إلى تلك الحركة الخاصة بالبضائع والمواد المنقولة بطريق مباشر أو غير مباشر لغرض الإمدادات الحربية.

3 - التي تؤخذ وقت الحرب أو في الحالات الطارئة في العلاقات الدولية.

ثالثا. يمنع أي طرف متعاقد من اتخاذ أي إجراء تنفيذا لالتزاماته في ظل ميثاق الأمم المتحدة لحماية السلم والأمن الدولي». (15)

كما تضمنت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات استثناءا صريحا خاصا بالأمن الوطني في «المادة 14 مكرر» والتي نصت على أنه «**ليس في الاتفاقية ما يلزم بالإفصاح عن أية معلومات لازمة للحفاظ على المصالح الأمنية الأساسية، والمتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بتوريد خدمات لأغراض عسكرية، أو إجراء يتخذ في حالة الحرب أو الطوارئ في العلاقات الدولية، أو أي إجراء يتماشى مع التزامات الأمم المتحدة» ،** والملاحظ أن المادة 14 مكرر الخاصة بالاستثناءات الأمنية جاءت بأحكام وهي:

أولا : حق أي دولة عضو في الاتفاق في عدم الكشف عن معلومات يعتبر إفشائها متعارضا مع مصالح العضو الأمنية الأساسية، وذكر المصالح الأساسية، نظرا لأن مفهوم الأمن واسع حتى لا تتخذ الدول المصالح الأمنية ذريعة للتحلل من التزاماتها الدولية بحجة الحفاظ على أمنها ويكون ذلك تقييدا لحرية التجارة في الخدمات.

ثانيا : حق أي دولة عضو في الاتفاق في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالحها الأمنية الأساسية. (16)

الفرع الثالث : الاستثناءات المتعلقة بالظروف الاستثنائية

أجازت الفقرة الثالثة من المادة 9 من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية للمؤتمر الوزاري ، أن يقرر الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء بمقتضى الاتفاقية ، حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة على ما يلي:

«يجوز للمؤتمر الوزاري في ظروف استثنائية أن يقرر الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب هذا الاتفاق أو أي من اتفاقات التجارة متعددة الأطراف شرط أن يكون مثل هذا القرار قد اتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ما لم يرد خلاف ذلك في الفقرة.

(أ) يعرض طلب الإعفاء المتعلق بهذه الاتفاقية لنظر المؤتمر الوزاري وفقا للممارسة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء ويحدد المؤتمر الوزاري فترة زمنية لا تجاوز تسعين يوما للنظر في الطلب، وإذا لم يتم التوصل إلى توافق الآراء خلال الفترة الزمنية المحددة يتخذ قرار منح الإعفاء بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء.

(ب) يقدم طلب الإعفاء بشأن الاتفاقات التجارية متعدد الأطراف في الملحقات 1 ألف أو 1 باء أو جيم وملحقاتها في أول الأمر إلى مجلس شؤون التجارة في السلع ومجلس شؤون التجارة في الخدمات أو مجلس شؤون الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، على التوالي للنظر فيه خلال الفترة زمنية لا تجاوز 90 يوما، وفي نهاية الفترة الزمنية، يرفع المجلس المختص تقريرا بالأمر إلى المؤتمر الوزاري.

1 - .يوضح القرار الصادر من المؤتمر الوزاري بمنح الإعفاء تلك الظروف الاستثنائية التي تبرر هذا القرار، والحدود والشروط التي تحكم تطبيق الإعفاء، وتاريخ انتهاء الإعفاء، ويعيد المؤتمر الوزاري النظر في أي إعفاء ممنوح لأكثر من سنة بعد فترة لا تجاوز سنة من منحه، كما يعاد النظر فيه بعد ذلك سنويا إلى أن ينتهي الإعفاء، وفي كل إعادة النظر يبحث المؤتمر الوزاري ما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء مازالت قائمة وما إذا كانت القواعد والشروط التي إقترن بها الإعفاء قد استوفيت، ويجوز للمؤتمر الوزاري استنادا إلى إعادة النظر السنوية أن يمدد فترة الإعفاء أو أن يعدله أو أن ينهيه.

2 - تخضع القرارات المتخذة بموجب اتفاق تجاري عديد الأطراف، بما في ذلك أي قرارات بشأن التفسير والإعفاءات لأحكام ذلك الاتفاق.»

وعليه يجوز لأي عضو في منظمة التجارة العالمية ، أن يطلب من المؤتمر الوزاري أن يعفيه بقرار من الالتزام بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، ويحق له أن يدخل في اتفاقيات تجارية تفضيلية ، دون الالتزام بمنح هذه المعاملة التفضيلية لأعضاء من الغير.[17]

المطلب الثاني : الاستثناءات الخاصة الواردة على شرط الدولة الأولى بالرعاية

إلى جانب الاستثناءات العامة السالف ذكرها ، توجد استثناءات خاصة أخرى في تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وتتمثل في تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتلك التي تتعلق بموضوع أو بقطاع خاص، وهذا ما نتناوله في الفروع التالية.

الفرع الاول : الاستثناء الخاص بإقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تعفى التكتلات الاقتصادية الإقليمية [18] ، من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية في حالة وجود اتفاقية تجارية إقليمية، كالاتحاد الجمركي، أو في حالة دخول الدولة في منطقة التجارة الحرة مع مجموعة من الدول.

وتأكيدا لأهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية اعترفت منظمة التجارة العالمية بمشروعية قيامها، ولكنها لم تترك أمر إنشائها دون قيود أو شروط ، بل أوجبت النصوص القانونية المنظمة للتكتلات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية إتباع إجراءات معينة والالتزام بأحكام محددة لتكوينها.

أولا. الشروط المنصوص عليها في إطار المادة 24 من اتفاقية الجات GATT

تتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة، وهي أن التكتلات الإقليمية بصورها المختلفة ليست إلا روابط تفضيلية يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وبما أن الأفضليات محظور إقراراها بحكم المادة الأولى من الجاتGATT التي تقر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فإن استثناء هذه التكتلات من حكم هذا المبدأ يجب أن يكون في إطار تحقيق مصالح أساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأعضاء الأخرى والتجارة الدولية في مجموعها، وعليه تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

الشرط الأول: الالتزام بتشكيل الاتحادات جمركية أو مناطق التجارة الحرة كأحد صور التكتلات الاقتصادية الإقليمية فقط (المادة 24 فقرة 4) [19]

تأكيدا لأهمية التكتلات الاقتصادية جاءت الفقرة الرابعة من المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية GATT لتشجيع البلدان على الدخول في تكتلات إقليمية، غير أن الاستثناء من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية لا يشتمل سوى الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، وهذا الاتجاه الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية معيب ومنتقد لتعدد صور التكتلات الاقتصادية التي كان من الواجب أن يشملها الاستثناء. (20)

الشرط الثاني : الالتزام بتقديم برنامج تأسيس التكتل، الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة (المادة 24 /5)

اشترطت المادة 24 فقرة 5 من الجات ، ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي برنامجا لمجلس التجارة في السلع يتضمن خطة تشتمل على عنصرين :

العنصر الأول: خطوات التأسيس المتدرج في إطار محدد للتعرف على مضمون تدابير إنشاء التكتل الإقليمي.

العنصر الثاني : تحديد فترة معقولة للمدة التي سيتم بانتهائها انجاز التكتل الإقليمي المعني, وفي إطار التفسير الوارد في اتفاقية الجات 1994 للمادة 24، حددت الفقرة الثالثة من هذا التفسير المدة، حيث نصت على أنه يجب ألا تتجاوز المدة الزمنية المعقولة المشار إليها في الفقرة الخامسة (ج) من المادة 24 فترة 10 سنوات إلا في الحالات استثنائية، ولم يترك الخروج عن الحكم السابق دون موافقة، ففي الحالات التي تعتقد فيها الأطراف في اتفاقية مؤقتة أن فترة 10 سنوات غير كافية يكون عليها أن تقدم إلى مجلس التجارة في السلع شرحا كاملا للأسباب التي تستدعي فترة أطول من ذلك.(21)

الشرط الثالث: الالتزام بشمول التكتل للمبادلات التجارية الأساسية للدول الأعضاء (المادة 24 /8)

إن المبدأ العام في الفقرة الثامنة من المادة 24 هو إزالة الحواجز التجارية بالنسبة للمبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي،، فالتكتل الاقتصادي يهدف

إلى حرية التجارة بين الدول الأعضاء، ويقضي ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى مغطيا للمبادلات الأساسية بين الدول الأعضاء، فغير ذلك معناه اكتساب التكتل الإقليمي طابع الجزئية، أي اقتصاره على بعض المنتجات أو بعض الاتحادات الاقتصادية والملاحظ أن الفقرة الثامنة لم تحدد المقصود بالمبادلات التجارية الجوهرية (L'essentiel des échanges commerciaux) أو علي الأقل بالنسبة لأساس التبادلات التجارية المنصبة على المنتجات التي تكون أصلها هذا الإقليم.[22]

والملاحظ أن الفقرة الثامنة من المادة 24 من الجات تناولت هذا الشرط بعد تعرضها للتعريف المقصود بالاتحاد الجمركي أو منطقة التبادل الحر بإزالة الرسوم الجمركية، وكل الترتيبات التجارية المقيدة للتبادلات التجارية الجوهرية فيما بين الدول الأعضاء.

ومن أجل تحقيق هذا الشروط فإن أجهزة الجات 1947 كانت تعتمد في هذا الشأن معيارا نوعيا أكثر من كميا، فالصفة التمثيلية للمبادلات المحررة كانت أمرا لا بد منه لاشتمالها على العديد من المنتجات وتغطيتها للقطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادي للدول المعنية، لذلك تطلب شرط إضافي لمعرفة هذه المسائل كان مطلوبا وهو وجود برنامج لتحقيق التكامل المطلوب .[23]

الشرط الرابع: الالتزام بعدم إعاقة تدفق المبادلات التجارية الدولية (المادة 24 فقرة 4)

إذا كان الهدف من إنشاء التكتل الإقليمي هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، فإن ذلك لا بد أن يقترن بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى، فالتكتلات الإقليمية يجب ألا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى، وأن تعمل على خلق التجارة الأعلى تحويل المبادلات التجارية وتغيير مسار التجارة الدولية بل تنميتها، لأن هذا يتنافى مع ما تدعوا إليه منظمة التجارة العالمية من تحرير التجارة وإلغاء القيود المعرقلة لهذه المبادلات.[24]

ومن خلال دراسة الفقرة **الرابعة من المادة 24** نجد للدول الأعضاء إمكانية تأسيس اتحادات جمركية أو مناطق التجارة الحرة، ولكن يجب أن يهدف ذلك إلى تسهيل التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود التجارية ، ويضاف إلى هدف تسهيل التجارة أيضا ، عدم وضع الدول الأعضاء في التكتل العوائق وعراقيل تجارية بالنسبة للدول غير الأعضاء في التكتل .

الشرط الخامس: الالتزام بعدم زيادة العوائق اتجاه الدول الأخرى (المادة 24 فقرة 5)

ويتحقق هذا الالتزام من خلال شرطين :

الشرط الأول : نصت عليه الفقرة 5/ أ من المادة 24 وهو أن التعريفة الخارجية المشتركة، والتشريعات التجارية الأخرى المشتركة للإتحاد الجمركي، لا يجب أن تكون في مجموعها ذات تأثير عام أكثر مما كانت عليه الرسوم والتشريعات لكل دولة بل إنشاء الاتحاد الجمركي، بمعنى يجب أن تكون القوانين التجارية، أكثر صرامة، ويشير النص القانوني إلى نفس الشروط بالنسبة لتأسيس اتفاقية مؤقتة بغرض تأسيس اتحاد جمركي مستقبلا .[25]

وهذا يعني أنه إذا كان أعضاء الاتحاد الجمركي يضعون تعريفة جمركية مشتركة تفوق تلك التي كانت متواجدة قبل تشكيل الاتحاد بالنسبة لمنتوج مستورد من طرف بعض أعضاء الاتحاد للغير طلب حقه في التعويض.[26]

الشرط الثاني: يتعلق بمناطق التبادل الحر ، نصت عليه الفقرة 5/ ب من المادة 24

ويتعلق بمناطق التبادل الحر ، باعتبار أن هذا النوع من التكتل لا يتطلب سياسة تجارية بين أعضائه، ففي هذه الحالة، نصت الفقرة أنه ، يجب أن تكون الرسوم الجمركية والتشريعات الأخرى التجارية التي تطبقها كل دولة عضو بمنطقة تجارة حرة، أكثر إثراء للدول الأخرى بعد إنشاء المنطقة مما كانت عليه قبل إنشاء منظمة التجارة الحرة.[27]

وما ينبغي الإشارة إليه ، هو أن الفقرة الخامسة من المادة 24 ، تلعب دورا في غاية الأهمية فيما يتعلق بتحديد ، إذا كانت التكتلات الاقتصادية الإقليمية تتماشى والنظام التجاري المتعدد الأطراف، فهي تتعرض للعلاقات التي تربط أعضاء التكتل مع الدول غير الأعضاء. [28]

وعليه ، إذا كانت المبادلات التجارية مع الدول غير الأعضاء بعد تشكيل التكتل لم تتأثر، ففي هذه الحالة فإن التكتلات الإقليمية لا تعيق التجارة الدولية، بل تساهم في تحريرها، ومن ثم تمثل خطوة فعالة في دفع مسار النظام المتعدد الأطراف.

الفرع الثاني

الشروط المنصوص عليها في إطار المادة 5 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس GATS

جاءت المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس GATS لتلقي الضوء على التكامل الاقتصادي بين الدول ، حيث أجازت للدول الأعضاء في الاتفاق بالدخول في اتفاقات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات ، والتي تعد جزء من مشروع تحرير الخدمات، وكذلك جزء من مشروع أكبر لتحرير التجارة الدولية أو التكامل الاقتصادي بين أعضاء التكتل الإقليمي، حيث نصت المادة الخامسة على أنه «لا تمنع هذه الاتفاقية أيا من أعضائها من أن تكون أو تصبح أطرافا في اتفاق لتحرير التجارة في الخدمات»، [29] ولكن يلزم لذلك تحقق شرطين:

الشرط الأول: أن يشتمل التكتل الاقتصادي الإقليمي على العديد من صور الخدمات وقطاعاتها المتعددة وأساليب تعديلها الأربعة المعروفة، والتي سبق دراستها، حيث لا تستبعد الاتفاقية أيا من أساليب تقديم الخدمة والغرض من هذين الشرطين أمرين:

الأول، ضمان مساهمة التكتل الاقتصادي الإقليمي بشكل فعال في تحرير التجارة في الخدمات، بحيث يكون إضافة هامة لتنمية أسواق الخدمات في مختلف الدول

والإقليم، والثاني ، تحفيز الدول الأعضاء التي تدخل في اتفاقات إقليمية لإدخال أكبر قدر ممكن من قطاعات الخدمات وصور بما يضمن حجم تجارة كبير وصور متعددة.

الشرط الثاني: أن يقوم التكتل الاقتصادي الإقليمي بإلغاء أشكال التمييز بين أطراف الاتفاق، طبقا لما أوردته المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي تشير إلى مبدأ المعاملة الوطنية في القطاعات الخدمية التي تتناولها الاتفاقية الإقليمية لا تكون مستوفية إلا بحظر واستبعاد كافة الإجراءات التمييزية الموجودة وقت قيام التكتل الاقتصادي.[30]

وكذلك الإجراءات التمييزية الجديدة أو التي من الممكن أن تضاف مستقبلا أو خلال مدة زمنية مناسبة، يتم من خلالها إلغاء كافة أشكال التمييز ، باستثناء الإجراءات التمييزية التي سمح بها الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، سواء كانت بخصوص المدفوعات والتحويلات، أو لحماية ميزان المدفوعات أو الاستثناءات العامة التي تكون لحماية النظام العام، أو الحياة الخاصة ، وأيضا الاستثناءات الأمنية التي تحمي الأمن القومي ويكون إفشاؤها ضارا بالمصالح الأمنية الأساسية.[31]

وتجدر الإشارة كذلك ، أن **المادة الخامسة المتعلقة بالتكامل الاقتصادي** ، لم تخلو أيضا من إفراد حكم خاص لمصلحة الدول النامية ، حال كون الاتفاق الاقتصادي الإقليمي يضم أطرافا من الدول النامية ، حيث تم منحها مساحة أكبر من المرونة في تسبيق الشروط التي وردت للتكامل الاقتصادي ، من حيث التغطية الكبيرة لقطاعات والخدمات وإلغاء أشكال التمييز وذلك نظرا لضعف مستويات التنمية في تلك الدول .

كما أنه يجوز منح المعاملة التفضيلية للأشخاص الاعتبارية التي يملكها أشخاص طبيعيون إذا كان اتفاق التكامل الاقتصادي الإقليمي يضم دولا نامية فقط، وتلك ميزة أخرى للدول النامية، ويشترط في الأشخاص الاعتبارية أن تكون منشأة طبقا لقوانين دولة عضو في الاتفاق الإقليمي، وبشرط قيام هذه الأشخاص الاعتبارية بعمليات تجارية واسعة في قطاعات الخدمات داخل حدود الدول الأعضاء في الاتفاق الإقليمي.[32]

الفـرع الثالث

الشروط المنصوص عليها في إطار المادة 5 مكرر من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس GATS

نصت المادة 5 مكرر من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس على أنه لا مانع لدى الدول الأعضاء في اتفاق الخدمات من الدخول في اتفاقيات تكامل تام لأسواق العمل بين الدول الأعضاء ، حيث تعتبر اتفاقات تكامل أسواق العمل بمثابة تكتلات اقتصادية تستطيع أن تواجه الاقتصادية الكبرى والتكتلات العالمية الاقتصادية التي أصبحت تستأثر بالنصيب الأكبر في التجارة الدولية في الخدمات .

وفي هذا الإطار يعني ، **تكامل أسواق العمل** ، حق مواطني الدول الأعضاء في الدخول بحرية كاملة لأسواق العمل في باقي الدول الأعضاء ، كذلك الحصول على المزايا الموجودة في تلك الدول من الأجور وبعض المزايا الاجتماعية كالتأمين والمعاش والرعاية الطبية وغير ذلك . [33]

وبموجب المادة 5 مكرر من اتفاق الخدمات GATS يشترط للدخول في اتفاقات تكامل أسواق العمل بين أطراف الاتفاق توافر الشرطين اثنين:

الشرط الأول: أن يتم استثناء مواطني الدول الأعضاء مع الاتفاق من الإجراءات والضوابط الخاصة بالإقامة والتصاريح الخاصة بالعمل، وهو شرط لإزالة المعوقات التي تحد من دخول موردي الخدمات والعمال من التنقل والحركة برية داخل التكتل الإقليمي.

الشرط الثاني: أن يتم إخطار مجلس التجارة في الخدمات بهذه الاتفاقات ويكون الإخطار بكافة بنود الاتفاق، وكذلك بكل ما يتعلق بحرية التجارة في الخدمات ومدى تأثيرها على تجارة الخدمات. [34]

وإضافة إلى الشروط المنظمة لتشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار قانون منظمة التجارة العالمية فإنها تخضع للرقابة أيضا، وتشكل المادة 24 من الجات GATT والمذكرة التفسيرية للمادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات العامة والتجارة التي تم إقرارها عام 1994 في إطار منظمة التجارة العالمية ، الأساس الذي يبدأ من خلاله **مجلس التجارة في السلع** اختصاصاته بمباشرة الرقابة على مشروعية تأسيس التكتلات الإقليمية

(الاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة)، ويكمن أساس الرقابة التي يقوم بها مجلس التجارة في السلع في الإخطارات والتقارير التي يتلقاها من أعضاء هذه التكتلات. (35)

الفـرع الرابـع

الاستثناءات الخاصة بقطاع أو موضوع خاص

تضمنت بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عدد من الاستثناءات الخاصة بعضها له علاقة بشرط الدولة الأولى بالرعاية ، كالاستثناء الخاص الوارد في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، وبعضها لا يدخل في نطاق تطبيق الشرط ، كالاستثناء الخاص بالتدابير الوقائية ، و الاستثناء الخاص بالدول النامية.

أولا. الاستثناء الخاص الوارد في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة .

نصت المادة 4 من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة علي مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية ، ولكن هناك استثناءات على هذا المبدأ لا تكون الدولة العضو ملزمة بتطبيق هذا المبدأ في الحالات التالية:

الحالة الأولي. إذا كانت المعاملة التفضيلية ناجمة عن تطبيق اتفاقيات دولية تتعلق بالمساعدات القضائية أو تنفيذ لقوانين ذات الطبيعة العامة وغير مقتصرة بالذات على حماية الملكية الفكرية.

الحالة الثانية . إذا كانت المعاملة ممنوحة بموجب اتفاقية برن عام 1981 أو معاهدة روما.

الحالة الثالثة . إذا كانت المعاملة التفضيلية ممنوحة بموجب اتفاقيات دولية متعلق بحماية الملكية الفكرية وأصبحت سارية قبل سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية أي قبل 1995، على أن يتم إخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. (36)

ثانيا .الاستثناء الخاص بالتدابير الوقائية

تم تنظيم عملية اتخاذ التدبير الوقائية بموجب اتفاق الوقاية لمنظمة التجارة العالمية بغية مواجهة الزيادة الكبيرة و المفاجئة للواردات والتي يقصد بها حسب المعنى الذي جاءت به المادة الأولى من اتفاق الوقاية هي « عملية استيراد لسلع غير مغرقة أو مدعومة بكميات متزايدة بشكل مطلق مقارنة مع الإنتاج المحلي، يترتب عليها حدوث ضرر جسيم بالصناعة المحلية التي تنتج سلعة مثيلة أو منافسة لها بشكل مباشر أو في التهديد لحدوث ضرر جسيم بها، لذلك يتم مواجهة هذه الزيادة الكبيرة في الواردات عن طريق تطبيق التدابير الوقائية». (37)

وبالتالي فإن التدابير الوقائية هي كل ما تقوم به الدولة (المستوردة) من تصرفات لمنع تدفقات الواردات من سلعة معينة نحو أسواقها، إن كان التدفق يلحق ضررا جسيما أو يهدف إلى إلحاق ضرر خطير لصناعاتها المحلية، فتقوم بتعليق التزاماتها كليا أو جزئا فيما يتعلق بالتعريفات على السلعة ، بصرف النظر عن مصدرها ، ويتم اتخاذ هذه الإجراءات بصورة غير تمييزية في مواجهة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لذلك فقد أطلق البعض على تدابير الوقاية اسم شرط الهروب ، حيث يمكن للعضو في منظمة التجارة العالمية التهرب من التزاماته في أوضاع معينة. (38)

أما فيما يخص العلاقة بين إجراءات الوقاية و شرط الدولة الأولى بالرعاية، فإن التعارض يبدو واضحا بينهما، فشرط الدولة الأولى بالرعاية ، يهدف إلى إقرار المساواة في

مجال المبادلات الدولية عن طريق إلزام الدولة المانحة ، بمنح الدولة المستفيدة ذات المزايا والحقوق التفضيلية التي تمنحها إلى الدولة الأولى بالرعاية، وهذا ما يساهم في تحقيق الهدف الأسمى لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أي تحرير حركة المبادلات التجارية، أما فرض التدابير الوقائية على منتجات بعض الدول فيحول دون شك بين هذه المنتجات و بين المساواة في التنافس مع منتجات الدول الأخرى المماثلة، وهو الأمر الذي يعيق حركة التجارة الدولية.

ونظرا لما تسببه التدابير الوقائية من تأثير مباشر على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية ، تم تنظيم هذه الإجراءات ضمن إطار قانوني منظم ومتسق مع أهداف

ومبادئ منظمة التجارة العالمية التي تتسم بحرية التجارة الدولية.[39]

الفـرع الخامس

الاستثناءات الخاصة بالدول الناميــة

أعربت ديباجة اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية على الاهتمام التام أثناء تنفيذ التزاماتها بالأوضاع الخاصة بالدول النامية والأقل نموا وقد جاء فيها «.. **وإذ تدرك ما تدعو إليه الحاجة من بذل جهود ايجابية من جهود ايجابية لتأمين حصول البلدان النامية ، لاسيما أقلها نموا على نصيب في نمو التجارة الدولية يتماشى و احتياجات تنميتها الاقتصادية** ...» ، كما نصت المادة 12 فقرة 2 من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية على أنه « **لا يطلب من البلدان الأقل نموا المعترف بها من الأمم المتحدة تقديم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها و احتياجاتها المالية و التجارية أو إمكاناتها الإدارية والمؤسساتية**».[40]

كما يظهر الاهتمام بمصالح الدول النامية و الأقل نموا من خلال الآتي:

- وجود أحكام تمييزية خاصة بالدول النامية و الأقل نموا في معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

- إقرار مبدأ تقديم المساعدة الفنية بالدول النامية لكي تستطيع المشاركة الفاعلة في التجارة الدولية.

- وجود التزامات أخف وأقل من التزامات الدول المتقدمة فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية.

- تمتع الدول النامية بفترات أطول مما تتمتع به الدول المتقدمة في بعض الاتفاقيات التي تحتوي على فترات انتقالية.

- أما فيما يخص الدول الأقل نموا، نلاحظ أنها في حكم المعفاة من معظم الالتزامات التي تضمنتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.[41]

خاتمـة

وفي ختام هذه الدراسة، يمكن القول أن «مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية ، يهدف إلى تحقيق المساواة بين الدول وإلغاء التمييز في العلاقات التجارية، فهو يتم تطبيقه بقوة القانون دون الحاجة لاتخاذ أية إجراءات من قبل الدولة الراغبة في الاستفادة منه، ولكن رغم خصوصية هذا المبدأ في إطار منظمة التجارة العالمية وأثره الايجابي على التجارة الدولية، إلاّ أن الاستثناءات المقررة لهذا الشرط والتي تستفيد منها جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، قد تجعل تطبيق هذا الشرط يمتاز بعدم الفاعلية ، رغم أنه يعد العمود الفقري والأساسي لمنظمة التجارة العالمية.

لذلك فإن منظمة التجارة العالمية ، تواجه تحديا فيما يتعلق بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، هذا التحدي يتمثل في إمكانية تآكل نظام تطبيق مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية ، نتيجة الاستثناءات الواردة على المبدأ التي لا تتوافق مع مبادئ المنظمة المتعلقة بتحرير التجارة العالمية وتؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى فرض قيود تجارية على العديد من أعضاء المنظمة، وبالتالي عدم فعالية هذا النظام في تكريس مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في المنظمة وأن تتعامل معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

الهـــوامش:

1 - كان لمحكمة العدل الدولية فرصة لأكثر من مرة في أن يعرض عليها شرط الدولة الأكثر رعاية في منازعات قانونية من أبرزها القضية «شركة النفط الأنجلو-ايرانية للزيت» سنة 1952م، حيث كان هذا الشرط في هذه القضية يمثل السند القانوني لعقد ولاية المحكمة، وفي قضية رعايا المتحدة الأمريكية في المغرب سنة 1952، أكدت المحكمة في قرارها أن الدور الأساسي لشرط الدولة الأولى بالرعاية ، هو ضمان المحافظة ودون تمييز على المساواة الأساسية بين الدول.

Voir : CIJ Arrêt du 27 aout 1952 relatif a « Affaire Relatives aux droits des ressortissants des Etats unies au Maroc » in www .CIJ.org

-2 د/ هادي نعيم المالكي، شرط الدولة الأكثر رعاية، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2011، ص17 و 219.

-3 هادي طلال هادي الطائي، أحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية و أثرها على التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 2014، ص 74.

-4 د/ محمد صافي يوسف، النظام القانوني لشرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة 2006، ص 5.

-5 محمد علي علي الحاج، منظمة التجارة العالمية (نشأتها، وأهدافها ومبادئها وأجهزتها، ونظام العضوية فيها وعلاقتها بحقوق العمل والبيئة)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص105.

6-Sauvignon Edouard, la clause de la nation la plus favorisée, presse universitaire Grenoble, 1972 , p 24

-7 هادي طلال هادي الطائي، المرجع السابق، ص 83.

-8 لمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع راجع د/ هادي نعيم المالكي، المرجع السابق، ص من 116 إلى 128.

-9 راجع الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع عام 1994 على موقع منظمة التجارة العالمية

-10 الاتفاقية العامة للتجـــارة في الخدمـــات تسمى بالجاتـس وهي اختصارا باللغة الانجليزيـــة لـ GATS

General Agreement of Trade Services

11-Catherine Colard ,Fabregoule ,l'essentiel de l'Organisation Mondial du Commerce (OMC), Gualino édition, paris 2002, p 8 et 10

12 Dominique Carreau, Patrick Juillard, Droit international économique, édition LGDJ, 4émé 2dition, paris, 1998, p 289

13- voir: Article 20 de GATT , Pour les textes juridiques de l'OMC, voir leur site sur http:// www.wto.org/indexfr.htm.

14- Voir: Article 14 de GATS, Pour les textes juridiques de l'OMC, voir leur site sur http:// www.wto.org/indexfr.htm.

-15د/ مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، (دراسة المعالم والمفاهيم الأساسية الواردة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع الإشارة الخاصة لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات) الدار الجامعية الجديد الإسكندرية ، 2004، ص 106 و107

-16 أنظر: د/ هشـام أحمد أبو زيد، الحماية الدولية لاتفاق التجارة في الخدمات وفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مؤسسة بداري للطباعة بأسيوط ، القاهرة ، 2015، ص 181.

-17 أنظر المادة 9 من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية

-18 يعرف التكتل الاقتصادي بأنه « عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على

إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة العالمية في السلع وانتقال عناصر من الإنتاج، كما يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء».

توجد عدة أشكال أو مستويات للتكامل الاقتصادي، وتتمثل منطقة التجارة الحرة zone de libre échange والاتحاد الجمركي Union douanièreالسوق المشتركة Common Market الاتحاد الاقتصادي Economic Union وبالرغم من أن هذه المراحل هي المتعارف عليها بين الاقتصاديين والتي أحصتها اتفاقية الجاتGATT، إلا إن هناك من يطبق شكلا خامسا من أشكال التكامل الاقتصادي ألا وهو «الاندماج الاقتصادي الكاملEconomic Integration وهو أرقى صور التكامل الاقتصادي وأعمقها والمرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي.

لمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع أنظر: عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة في الألفية الثالثة مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ص 15 .

سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، بحث للمتلقي الدولي، الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، عنابة، أيام 29 و 30 أفريل 2002 ، ص 15 .

19- Voir: Article 24 de GATT « Application territorial Trafic frontalier Unions douanières et zone de libre échange ».Pour les textes juridiques de l'OMC, voir leur site sur http:// www.wto.org/indexfr.htm.

20- محمد عبيد محمد محمود ، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان النامية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2006، ص 62 .

21-Voir: Mémorandum d'accord sur l'interprétation de l'article 24 de l'accord général sur les tarifs douaniers ET de commerce de 1994.

22- Voir : Bob Kieffer, Op, Cit, P122 et 123.

23- أنظر: أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية القاهرة، 2011، ص 208

24- Voir: Article 24 de GATT « Application territorial Trafic frontalier Unions douanières et zone de libre échange....

4. Les parties contractantes reconnaissent qu'il est souhaitable d'augmenter la liberté du commerce en développant, par le moyconclus, ne d'accord librement une intégration plus étroite des économies des pays participant à de tel accord. Elles reconnaissent également quel 'établissement d'une union douanière ou d'une zone de libre échange doit avoir pour objet de faciliter le commerce entre les territoires constitues et non d'opposer des obstacles au commerce d'autres parties contractants avec ces territoires.

25-Voir: Article 24 de GATT « Application territorial Trafic frontalier Unions douanières et zone de libre échange....

5 .....a)que, dans le cas d'une union douanière ou d'un accord provisoire conclu en vue de l'établissement d'une d'une union douanière, les droits de douane appliquée lors de l'établissement de cette union ou de la conclusion de cet accord provisoire ne seront pas, dans leur ensemble, en ce qui concerne le commerce avec les parties contractantes qui ne sont pas parties à tel unions ou accords, d'une incidence générale plus élevée ; ni les autres

réglementations commerciales plus rigoureuses que ne l'étaient les droits et les réglementations commerciales en vigueur dans les territoires constitutifs de cette union avant l'établissement de l'union ou la conclusion de l'accord selon le cas.

-26 أنظر : أسامة المجذوب ، المرجع السابق ، ص 182 .

27-Voir: Article 24 de GATT « Application territorial Trafic frontalier Unions douanières et zone de libre échange....

5.....b) a)que, dans le cas d'une zone de libre échange ou d'un accord provisoire conclu en vue de l'établissement d'une zone de libre échange, les droits de douane maintenus dans chaque territoires constitutifs et applicables au commerce des parties contractantes qui ne font pas partie d'un tel territoire ou qui ne participent pas à un tel accord, lors de l'établissement de la zone de la conclusion de cet accord provisoire ne ou seront pas plus élevée ni les autres réglementations commerciales plus rigoureuses que ne l'étaient les droits et les réglementations commerciales en vigueur dans les même territoires avant l'établissement de la zone la conclusion de l'accord provisoire, selon le cas. Pour les textes juridiques de l'OMC, voir leur site sur http:// www.wto.org/indexfr.htm.

(28) أنظر: تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، عدد 06، سنة 2008، ص12 .

(29) أنظر: د/ حازم حسن جمعة، الآثار القانونية و الاقتصادية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع المقاولات في الدول العربية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية الذي نظمته كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية وغرفة تجارة وصناعة دبي منشورة ضمن بحوث المؤتمر المجلد 04، ص 1146.

(30) أنظر: د/ هشـام أحمد أبوزيد ، المرجع السابق ، ص 314.

(31) أنظر: د/ هشـام أحمد أبوزيد ، نفس المرجع ، ص 314.

(32)أنظر: د/ حازم حسن جمعة، الآثار القانونية والاقتصادية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع المقاولات في الدول العربية، المرجع السابق، ص 1147.

(33)أنظر: د/ هشام أحمد أبوزيد، المرجع السابق، ص 141 و 142.

(34)أنظر: د/ حازم حسن جمعة، الآثار القانونية والاقتصادية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع المقاولات في الدول العربية، المرجع السابق، ص 1147

(35) راجع بخصوص هذا الموضوع المذكرة التفسيرية للمادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات العامة والتجارة التي تم إقرارها عام 1994 في إطار منظمة التجارة العالمية على موقع منظمة التجارة العالمية

http:// www.wto.org/indexfr.htm

(36) Blin Olivier , l'Organisation Mondial du Commerce (OMC), édition Mrkiting ,2ème édition ,paris 2004, p 63 et 64

(37) د/ علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية (جولة أوروجواي وتقنين نهب ثروات العالم)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 257

(38) د/ محمد سليمان قـورة، الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل مواجهتها،(الإغراق، الدعم ، الزيادة غير المبررة في الوردات)، دار النهضة العربية، 2015، ص250 و251

(39)(هادي طلال هادي الطائي، المرجع السابق، ص 83.

(40) راجع اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية

(41) محمد علي علـي الحاج، المرجع السابق، ص 110 و111.

المراجـــع .

أولا : المراجع باللغة العربية

1 -الكتب

- **أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية القاهرة، 2011.

- **تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، عدد 06، سنة 2008 .

- **د/ علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية (جولة أوروجواي وتقنين نهب ثروات العالم)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

- **عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2001

- **د/ مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دراسة المعالم والمفاهيم الأساسية الواردة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع الإشارة الخاصة لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

- **محمد عبيد محمد محمود ، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان النامية**، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2006.

- **د/ محمد صافي يوسف، النظام القانوني لشرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة 2006.

- **محمد علي علي الحاج، منظمة التجارة العالمية(نشأتها، وأهدافها ومبادئها وأجهزتها، ونظام العضوية فيها وعلاقتها بحقوق العمل والبيئة)**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2014.

- **د/ محمد سليمان قورة، الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل مواجهتها،(الإغراق، الدعم، الزيادة غير المبررة في الوردات)**، دار النهضة العربية، 2015.

- **د/ هشام أحمد أبو زيد، الحماية الدولية لاتفاق التجارة في الخدمات وفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، مؤسسة بداري للطباعة بأسيوط، القاهرة، 2015

- **د/ هادي نعيم المالكي، شرط الدولة الأكثر رعاية**، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2011.

- **هادي طلال هادي الطائي، أحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية و أثرها على التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة 2014.

2 - الملتقيات:

- **سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر**، بحث للمتلقي الدولي، الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، أيام 29 و 30 أفريل 2002 ، ص 15 .

3 -المؤتمرات:

- **د/ حازم حسن جمعة، الآثار القانونية و الاقتصادية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع المقاولات في الدول العربية**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية الذي نظمته كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية وغرفة تجارة وصناعة دبي منشورة ضمن بحوث المؤتمر المجلد 04، ص 1146.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Les Ouvrages

- **Bob Kieffer,** l'organisation mondial du commerce et l'évolution du droit international public, éditions larcier, Bruxelles, 2008 ,

- **Blin Olivier , l'**Organisation Mondial du Commerce (OMC), édition Mrkiting ,2ème édition ,paris 2004.

- **Catherine Colard ,Fabregoule** ,l'essentiel de l'Organisation Mondial du Commerce (OMC), Gualino édition, paris 2002.

- **Dominique Carreau, Patrick Juillard,** Droit international économique, édition LGDJ, 4éme 2dition, paris, 1998/

- **Sauvignon Edouard,** la clause de la nation la plus favorisée, presse universitaire Grenoble, 1972 , p 24

Jurisprudences

- CIJ Arrêt du 27 aout 1952 relatif a « Affaire Relatives aux droits des ressortissants des Etats unies au Maroc » in www .CIJ.org

-les sites d'internet

http// :www .wto.org

http:// www. wto.org/ english/tratop_e/dispu_e.htm